تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجا

إعداد

أ/ أمل بنت ابراهيم الحماد

باحثة دكتوراه بقسم الإدارة التربوية

د/ عبد العزيز بن سالم النوح

أستاذ الإدارة التربوية المشارك/ جامعة الملك سعود-

المملكة العربية السعودية

تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجا

أمل بنت ابراهيم الحماد، عبد العزيز بن سالم النوح

قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني للباحث الرئيس: alalhammad0@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض التجارب العالمية الناجحة في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي والمتمثلة في نموذج حاضنات الأعمال الجامعية، وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تفعيل استثمار حاضنات الأعمال الجامعية في مجال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ أهمها: الاستفادة من الأطر التنظيمية المتبعة عالميا والتي تبنى عليها مشاريع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مجال التعليم العالي والتدريب بالشراكة مع الجامعات، و إقامة شراكات دولية مع الجامعات العالمية والمراكز والحاضنات الدولية لافتتاح فروع لها في المملكة، واستقطاب الشركات والمؤسسات التعليمية المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار المشترك مع الجامعات والكليات والمعاهد، وتحسين الكفاءة في إدارة المشروعات وتشغيلها، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الاستثمار، التجارب العالمية، التعليم العالي، حاضنات الأعمال الجامعية.

Global Experiences in the Investment Partnership between Universities and the Private Sector in the Field of Higher Education and Ways to Benefit from Them: University Business Incubators as a Model

Amal Ibrahim Alhammad[1], Abdul Aziz Salem Alnoah

Department of Educational Administration in KSU

[1] **Corresponding author E-mail**: alalhammad0@gmail.com

ABSTRACT

This study aimed to identify some successful global experiences in the investment partnership between universities and the private sector in the field of higher education represented in the university business incubator model, and to identify the proposed mechanisms to benefit from such experiences in activating the investment of university business incubators in the field of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. The study used the comparative descriptive approach of the available literature and documents. In light of the findings of the study, a number of recommendations and suggestions were developed; the most important of which are: taking advantage of the internationally adopted regulatory frameworks on which establishing partnership projects between universities and the private sector are built, encouraging the local and international private sector to invest in the field of higher education and training in partnership with universities, and establishing international partnerships with international universities and international centers and incubators to open branches in the Kingdom. The study also recommended attracting distinguished educational companies and institutions to present workshops and lectures on their experiences in the field of joint investment with universities, colleges and institutes, in addition to improving efficiency in project management and operation, and rapid response to the needs of individuals and society in light of the flexibility that the private sector enjoys in moving, taking advantage of opportunities, making decisions, and responding quickly to any emergency problems.

Keywords: Partnership, Investment, Global Experiences, Higher Education, University Business Incubators.

مقدمة:

اهتمت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتطوير الشراكة بين جامعاتها والقطاع الخاص، لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وتحسين مركزها التنافسي إقليميا وعالميا، وقد ظهر مؤخرا اهتمام متزايد بإنشاء شراكات طويلة الأمد بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص؛ بهدف معالجة قضايا اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتحقيق التنمية الشاملة، وفي ضوء ذلك برزت عدة آليات وصيغ ونماذج للربط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، ومنها مدن التكنولوجيا، وحدائق البحوث، ومراكز التميز البحثي، والتجمعات الصناعية المستندة إلى التكنولوجيات العالية، وممرات التكنولوجيا، والحاضنات التكنولوجية، وحاضنات الأعمال الجامعية، والبرامج المشتركة، ومراكز الاستشارات، وغيرها. ولعل تبنى تلك النماذج للربط بين الجامعات وتلك المؤسسات في بعض بلدان العالم جعلها تتحول إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً، وصارت هذه الجامعات تدر أرباحاً كثيرة كما تدر الشركات والمصانع والبنوك أرباحاً للمساهمين فيها (Ciferri &. Lommbardi, 2014, 20).

ولما لحاضنات الأعمال الجامعية من دور كبير في تحقيق التكامل بين الجامعات والقطاع الخاص في التعليم العالي سواء في مجال البحث العلمي أو التعليم والتدريب، فقد توجهت العديد من الدول للاستثمار فيها ودعمها، حيث تساهم حاضنات الأعمال الجامعية في تأسيس ونمو المشروعات الناشئة بكافة مجالاتها، ودعم رواد الأعمال من خلال مجموعة من الخدمات (المالية، الإدارية، التدريبية، الفنية، المحاسبية، الاستشارية والمعلوماتية، القانونية، اللوجستية)، ولا يقتصر هذا الدعم على مجال اقتصادي معين في مجتمع ما، حيث إنها تهدف وبصورة عامة لدعم ريادة الأعمال وتشجيع واستثمار الابتكار والإبداع، وتنمية الموارد البشرية، وربط المخرجات بسوق العمل، وتطوير النظم التعليمية، والمساهمة في خدمة المجتمع في شتى المجالات الاقتصادية، وتختلف أنواعها حسب نوع المشروع الذي تدعمه وتحتضنه، أو المكان الذي تقام فيه الحاضنة أو حسب الخدمات التي تقدمها، أو طبيعة ملكيتها (عثمان؛ زيادة، 2021م، ص166). وترتبط حاضنات الأعمال الجامعية بالقطاع الخاص ارتباطا وثيقا حيث أنها الداعم الرئيس لشركات ومنشآت القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة وهي المسؤولة عن تحويل الابتكارات إلى منتجات مرتبطة بأنشطة القطاع الخاص، وفي المقابل يقوم القطاع الخاص بتمويلها ودعمها ماليا وتقنيا، كما أن ارتباطها بالجامعات يمنحها الخبرة الأكاديمية والأسس العلمية والاشراف العلمي عليها مع الاستفادة من الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية المتاحة بالجامعات.

ولذلك أولت المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بالتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية لكونها المحرك الأساسي للتطور التقني والعلمي والتكنولوجي، كما تعتبر رافدا وداعما مهما لريادة الأعمال، وجعلتها من أولوياتها من أجل تنويع مصادر الدخل وتحفيز الاقتصاد، حيث يمكنها من خلال حاضنات الأعمال الجامعية دعم الابتكار وإيجاد الفرص العمل وتعزيز الصادرات وتوفير البيئة اللازمة والمناخ الجيد لرواد الأعمال والطلبة المبدعين وأصحاب الأفكار المبتكرة، وإتاحة الفرصة لهم بإطلاق العنان لإبداعهم في كافة المجالات المختلفة، وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المرسومة في الرؤية 2030.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الشراكة الاستثمارية بين الجامعات الحكومية و القطاع الخاص تعد وسيلة مهمة للاستفادة بشكل كبير مما لدى مؤسسات المجتمع من مميزات وإمكانات لتطوير كفاءة الفرد بما يعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه ويتوافق مع الاتجاه العالمي في تقليص الاعتماد على الجانب الحكومي في تمويل مؤسسات التعليم العالي والتوسع فيها و تقديم برامج أكاديمية ذات كفاءة وجودة عالية تتناسب مهاراتها التي تقدمها للطلبة مع متطلبات سوق العمل، لذلك فإن التعاون بين قطاع التعليم الحكومي والقطاع الخاص في التعليم العالي سواءً في البحث العلمي أو التعليم والتدريب أو دعم إنشاء مشاريع مؤسسات التعليم العالي جانب تقتضيه المصلحة الوطنية وتوجهه المصالح المتبادلة بين القطاعين والهدف المشترك المتمثل في بناء الانسان المنتج الفعال والذي يمثل اللبنة الأساسية لبناء الوطن.(القحطاني ، 1429هـ، ص 18)

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار لموارد الجامعات الحكومية في المملكة فرصة مهمة تزامنا مع التوجه لاستقلاليتها خاصة خلال الفترة الحالية مع ما تواجهه من تحديات جمة أبرزها عدم كفاية الطاقة الاستيعابية نتيجة لازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الناجم عن زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع عدد خريجي الثانوية بالإضافة إلى تدني مخرجات التعليم العالي وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل، حيث أن مخرجات التعليم العالي يغلب عليها التخصصات النظرية والإدارية والسوق بحاجة إلى تخصصات علمية وتقنية وصحية، إذ وفقا لإحصائية وزارة التعليم (1437هـ) بلغت نسبة الخريجين 71.2% من التخصصات الإنسانية والإدارية مقارنة بالتخصصات العلمية والصحية والتقنية، وعدد الاناث في تلك التخصصات أكبر من الذكور(وزارة التعليم 1437هـ)، فبالتالي ليس أمام تلك المخرجات إلا تغيير مسار مستقبلها الوظيفي واكتساب مهارات متنوعة ودراسة تخصصات أخرى مطلوبة في سوق العمل. وللحد من ذلك سعت المملكة في رؤيتها 2030 إلى توسيع نطاق الشراكة وتشجيعها مع القطاع الخاص في كافة المجالات بما فيها التعليم بكافة أشكاله.

ويتطلب التصدي لتلك التحديات شراكة حقيقية بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال الاستثمار في التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية، وتفعيل دور هذه الحاضنات في تطوير التخصصات والبرامج التعليمية بما يتوافق مع سوق العمل السعودي، بحيث يستفيد القطاع الخاص من الخبرات التي يكتسبها خريجو برامجها المتخصصة، مما يساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

ولدور البحث العلمي في إحداث التغيير والمساهمة في عملية التنمية والتطوير فإن إجراء الدراسات يعتبر أمرا مهما لتحديد الأطر النظرية والجوانب العملية لمبدأ الشراكة بين القطاعين في التعليم العالي بمجالات البحث العلمي والتعليم والتدريب ودعم المشاريع التعليمية تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية كأنموذج للشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال استعراض بعض التجارب العالمية والاستفادة منها.

لذا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن الاستفادة من بعض التجارب العالمية في تفعيل الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي: حاضنة الأعمال الجامعية أنموذجا، ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1- ما التجارب العالمية الناجحة في مجال الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية؟

2- ما سبل الاستفادة من التجارب العالمية في تفعيل الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية.
2- التعرف على سبل الاستفادة من التجارب العالمية في تفعيل الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها والمتعلق بتفعيل الشراكة الاستثمارية بين القطاع الحكومي المتمثل في الجامعات والقطاع الخاص سواءً كان المستثمر الخاص محلي أو أجنبي في التعليم العالي في مجالات البحث العلمي والتعليم والتدريب حيث تستهدف تطوير برامج تعليم عالي تتواكب مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل وتكسب الخريجين المهارات المطلوبة لوظائف المستقبل .
- تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة مرجعًا للباحثين في مجال الاستثمار في التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص كبديل من بدائل تمويل التعليم العالي.
- قد تفتح آفاقا أوسع للاستفادة من تجارب الشراكة الاستثمارية بمجال التعليم العالي في الدول المتقدمة؛ لتنويع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص.
- قد تشكل خطوة نوعية لتطوير التعليم العالي بالمملكة وجعله أكثر انسجاما مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** بعض التجارب العالمية (التجربة الأمريكية، التجربة الصينية، التجربة اليابانية، التجربة الهندية، التجربة الماليزية، التجربة التركية، التجربة الأردنية) في الشراكة الاستثمارية في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجا.
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة في العام الهجري 1443- 1444هـ الموافق 2021-2022.

مصطلحات الدراسة:

- **الشراكة الاستثمارية:** هو أوجه التعاون بين الحكومة (الاستثمار العام) وبين القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) لتوظيف إمكانات كل منهما البشرية والمالية ولإدارية والتنظيمية

والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة إشباع حاجاته العامة والاجتماعية (بيرو وشاتلو، د.ت، ص26 في يوسف، 2018، ص 89).

وتعرف الباحثة الشراكة الاستثمارية اجرائيا: اتفاقية شراكة ربحية بين القطاع الحكومي المتمثل في الجامعات وبين القطاع الخاص سواءً كان (أفراد أو شركات أو مؤسسات أو جامعات محلية أو أجنبية)، تستهدف الاستثمار في مشاريع التعليم العالي والبحث العلمي وتطوير برامج تعليمية ذات مواصفات عالمية وتخصصات مطلوبة في سوق العمل، وتسخير كافة الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية والقانونية والإدارية لتحقيق عوائد مالية وبشرية واجتماعية لجميع الأطراف.

- **حاضنات الأعمال الجامعية:** بأنها مؤسسات خدمية متكاملة تتبع الجامعات، وتقدم البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الخريجين وتوجههم نحو الريادة والابتكار، وإقامة مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة وكيفية إدارتها وتنميتها وتطويرها، حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو، ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ريادية، بما يكفل لهم فرصا أكبر للنجاح (المساجدي؛ الجرباني؛ جبران، 2020م، ص 134).

وتعرف الباحثة حاضنات الأعمال الجامعية إجرائيا بأنها: منظومة متكاملة ذات كيان قانوني تعمل تحت إشراف الجامعة تتولى رعاية ودعم المشروعات التعليمية التي ينشئها رواد ورائدات الأعمال والطلبة الخريجين وغيرهم ومساعدتهم وذلك بتسخير كافة الوسائل المادية والتكنولوجية والعلمية الممكنة وما توفره من خبراء ومستشارين في المجالات العلمية المختلفة، كما تسعى إلى تطوير البحث العلمي والبرامج التعليمية من أجل إيجاد فرص عمل للأفراد من خلال مواكبة متطلبات سوق العمل السعودي.

الدراسات السابقة:

دراسة العبيدي؛ كاظم؛ الربيعي (2020م): هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على إنشاء حاضنات الأعمال في قطاع التعليم في العراق والاستفادة من تجارب بعض الدول، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أولى مشاكل الحاضنات في قطاع التعليم العالي في العراق هو عدم توفير التمويل اللازم لها وعزوف المؤسسات المالية من الإقدام على الإقراض لعدم توافر الضمانات الكافية من قبل الحكومة.

دراسة المساجدي؛ الجرباني؛ جبران (2020م): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء للتعرف على دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها: أن للحاضنات الجامعية أهمية كبيرة حيث تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجة، كما أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل.

دراسة عبد الحسيب (2020م): هدفت هذه الدراسة إلى تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، وعرضت الدراسة أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فيها، ثم طرح الباحث مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل تلك الشراكة في سبعة جوانب، وهي:

الجامعة المنتجة، الجامعة المقاولاتية، مراكز التميز البحثي، الشراكة البحثية، الكراسي البحثية، حاضنات الأعمال، الدراسات البينية.

دراسة المهدي؛ محمود؛ علي (2019م): هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية على ضوء خبرة SET Squared ، ووضع استراتيجية مقترحة لتطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية على ضوء خبرة SET Squared ، واستخدم البحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراسة، وتوصل البحث إلى أهمية دور حاضنات الأعمال الجامعية في الربط بين مؤسسات البحث العلمي ومراكز التدريب بالجامعات.

دراسة العتيبي (2018م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا. وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

دراسة ثيبيريودرابا ودنانجايا (Thipperudrappa; Dhananjaya,2017) وتهدف الدراسة إلى الكشف عن مفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم العالي. وتحليل وضع التعليم العالي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الهند، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تقوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمجموعة من الإجراءات لهدف مشترك استناداً إلى الأدوار والمبادئ المتفق عليها بصورة متبادلة. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص فعالة في إدارة مؤسسات التعليم العالي. وزيادة عدد الجامعات والمؤسسات والكليات.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث:

1- الهدف: وهو الاستفادة من التجارب السابقة في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي مثل دراسة العبيدي وآخرون (2020م)، ودراسة عبد الحسيب، (2019م)، ودراسة العتيبي (2018م).

2- منهج الدراسة: وهو المنهج الوصفي المقارن مثل: دراسة المساجدي، وآخرون (2020م)، ودراسة المهدي وآخرون (2019م)، ودراسة العتيبي (2018م).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع، كما أن الدراسة الحالية تسعى إلى تقديم مقترحات لتفعيل الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في التعليم العالي في مجالات محددة وهي البحث العلمي والتعليم والتدريب وإنشاء المشاريع التعليمية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

المساعدة في تحديد المشكلة وتوضيح أبعادها، وبيان أهمية الدراسة ومبررات إجرائها، والاستفادة من بعض التجارب العالمية.

الإطار المفاهيمي للدراسة/ عرض مناقشة النتائج:

أولا: الاجابة عن السؤال الأول: ما التجارب العالمية الناجحة في مجال الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية؟

وللإجابة عن السؤال الأول نستعرض نبذة عن حاضنات الأعمال الجامعية وبعض التجارب العالمية الرائدة فيها، وهذه التجارب هي (التجربة الامريكية، التجربة الصينية، التجربة الهندية، التجربة اليابانية، التجربة التركية، التجربة الأردنية).

مقدمة:

إن فكرة حاضنات الاعمال التكنولوجية ليست جديدة وليست وليدة اليوم، حيث يعود تاريخ أولى حاضنات الأعمال إلى العام 1959. كما بدأت دول العالم ومنذ سنوات عدة بالاتجاه نحو تحفيز الشباب والخريجين الجدد على بناء مؤسساتهم وشركاتهم الصغيرة الخاصة لغرض ترجمة افكارهم وخبراتهم وابداعاتهم التكنولوجية إلى واقع ولكي تكون منتجا جديدا في السوق مع خلق فرص عمل جديدة وفتح آفاق واسعة في التنمية التكنولوجية للبلد (الشتيوي، 2015م، ص 5).

وفيما يلي جدول يوضح أولى الدول التي بدأت بإنشاء حاضنات الأعمال حول العالم:

جدول رقم (1)

أمثلة على بداية إنشاء الحاضنات في مجموعة من الدول من إعداد الباحثة

نشأة الحاضنات			
التصنيف	المنطقة	الدولة	البداية
الدول المتقدمة صناعيا	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا الشمالية	1940-1959
	دول أوروبا	فرنسا	1964
		بريطانيا	1971
		ألمانيا	1983
	دول شرق آسيا	اليابان	1982
		الصين	1987
	آسيا والشرق الأوسط	الهند	1991
		تركيا	2002
الدول النامية	دول عربية	الأردن	1988
		مصر	1995
		المغرب	1998
		السعودية	2008

الخدمات التي تقدمها الحاضنة الجامعية: (خليل وآخرون، ٢٠٠٦م، ص ٦١٢) (برهوم، 2014م، ص 83): تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تطلبها إقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط وتشمل:

1- الخدمات الإدارية (إقامة الشركات، الخدمات، المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات، إلخ).
2- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية، إلخ).
3- الخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج خدمات تسويقية إلخ).
4- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة، إلخ).
5- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة، إلخ).
6- المتابعة والخدمات الشخصية (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة، إلخ).

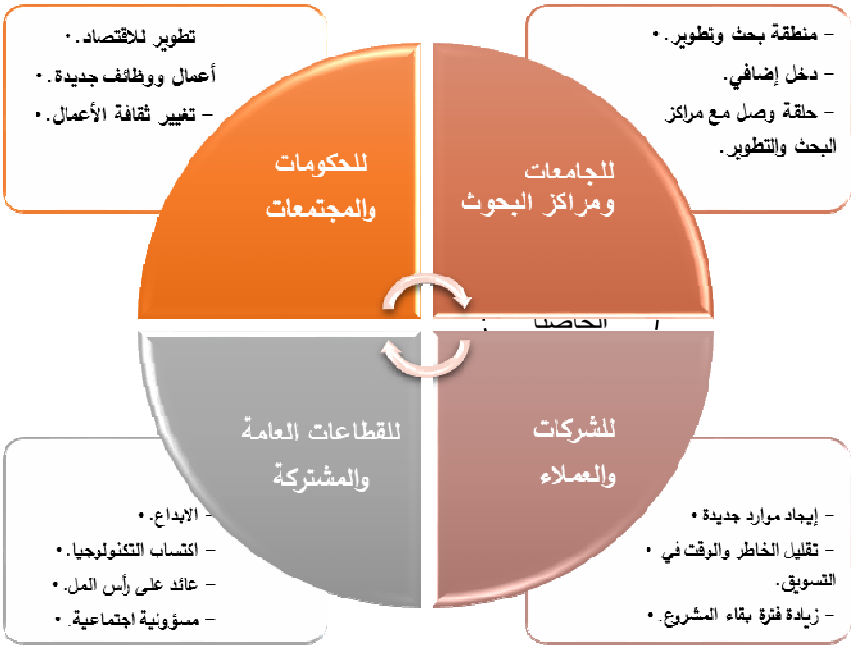

شكل رقم (1) أهم خدمات حاضنات الأعمال

(المصدر: إدارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، على الرابط: (sa.org.jcci.www

دور الحاضنات الجامعية في دعم التعليم والبحث العلمي:

تدعم الحاضنات الجامعية مجالات التعليم والبحث العلمي بكافة تخصصاتهما؛ بوصفهما من أسس التطور والرقي في المجتمعات، كما تعد الحاضنات الجامعية بمنزلة تهيئة للبيئة المساندة والداعمة للمشروعات والأفكار الإبداعية للطلبة، والتي يتم إتاحتها وتعزيزها بآليات متكاملة، لضمان نجاح مشروعاتهم الجديدة. وتتمثل المدخلات الرئيسية لهذه الحاضنات في المبدعين من خريجي الجامعات؛ لهذا تعمل الحاضنة في إطار التعلم السريع على دعم المهارات والإبداعات وتحفيزها ، فضلا عن إعداد كوادر قوية قادرة على الاستمرار، والنمو في المستقبل، مع الإسهام بشكل كبير في حل مشكلة تدني مستويات الأداء المهني؛ من خلال توفير مزيد من فرص التدريب؛ وفق مبادئ واستراتيجيات وأدوات وتقنيات التعلم السريع؛ ويتجلى دور الحاضنة في احتضان الباحث ورعايته وتوفير الخدمات له من جميع الجوانب التي يحتاجها في واقعه العلمي، وامداده بالطاقة المستمرة؛ لغرض التنمية المستدامة (الخطيب؛ معايعة، 2006م، ص174-177، في أحمد، 2017م، ص602).

بالإضافة إلى أن حاضنات الأعمال الجامعية تعمل على إيجاد دور جديد يساهم في التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في توفير فرص استثمارية و وتشغيلية لمخرجاتها من الطلبة و الباحثين والأساتذة، و توفر بيئة مناسبة للابتكار و ريادة الأعمال، وتسخر التكنولوجيا الحديثة لإعداد الطلبة الشباب للمستقبل من خلال تطوير قدراتهم على تنظيم المشاريع عبر خمس مراحل رئيسية هي: التعلم من التجارب الناجحة، وتحديد الفرص ومجالات ريادة الأعمال، و تطوير القدرات والمواهب الشخصية، ودراسة الفرص التجارية المحتملة، وتنفيذ الأفكار والمشاريع. وذلك من خلال منهج تعليمي مستقبلي لتطوير مهارات تنظيم المشاريع، حيث يتم منح الطلبة المعرفة والخبرات التي تسمح لهم بكيفية تطوير المشاريع ونماذج الأعمال وتحليل احتياجات السوق من أجل توفير المنتجات والخدمات المطلوبة، وتعزيز مهارات التسويق والتنمية التجارية (مؤسسة دبي للمستقبل، 2021م، في صالحي، 2021م، ص 113- 114).

وتهدف الحاضنة الجامعية إلى (عبد الرزاق، 2014م، ص 206):

- مساعدة المدارس الجامعات والمعاهد التدريبية على توطين التعلم السريع في مواقعهم.
- مساعدة الباحثين التربويين والاقتصاديين على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها في حاضنات ومراكز البحوث للتعلم السريع بهدف تطوير التعليم والاقتصاد في المجتمع.
- مساعدة رواد الأعمال على تحويل مؤسساتهم إلى منظمات متسرعة التعلم – منظمات فائقة التعلم- من خلال إنشاء حاضنات التعلم السريع في تلك المؤسسات.
- ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجيا وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها بما يخدم عملية البناء التربوي.

بعد التعرف على نبذة مختصرة عن حاضنات الأعمال الجامعية ينبغي استعراض التجارب العالمية في مجال الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية:

تجارب الدول الأجنبية والمحلية في مجال حاضنات الأعمال الجامعية:

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتل الجامعات الأمريكية بصفة عامة موقعًا قياديًا بين الجامعات الأخرى في مختلف دول العالم، وذلك لما تقوم به من دور هام في حياة المجتمع الأمريكي، ولعل أهم ما يميز معظم الجامعات الأمريكية هو انفتاحها الواسع على المجتمع، حيث إن مثل هذه الجامعات تجري بحوثًا في مختبراتها ومزارعها وورشها لصالح كثير من المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مواقع العمل الإنتاجية (العريقي، 2014م، ص3)، كما تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا كبيرة في الربط بين البرامج التخصصية والبحث العلمي وبين القطاع الخاص، وتعمل الجامعات فيها على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع وبخاصة المؤسسات الصناعية. وتعتبر حاضنات الأعمال الجامعية من أبرز النماذج الأمريكية في مجال الشراكة بين جامعاتها و بين القطاع الخاص، حيث إن أهم ما يميز حاضنات الأعمال الجامعية هو ارتباطها بالجامعات ومن ثم لها دور كبير في إعداد الخريجين من الطلاب في أن يكونوا رجال أعمال وأصحاب مشروعات ريادية في المجتمع، لأنها تحدث تنمية على أسس علمية صحيحة تحافظ على البيئة ومواردها الطبيعية بما يضمن استمرارية وديمومة التنمية (إبراهيم، 2018م،ص 393).

نشأة وتطور الحاضنات الأمريكية:

تعود فكرة الحاضنات إلى نهاية الخمسينات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وازدياد البطالة، وقد ظهرت أول حاضنة أعمال يعرفها العالم في نيويورك عام 1959م في Mancuso`s Batavia Industrial center كأول حاضنة يعرفها العالم إلي اليوم، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها بعد أن توقفت عن العمل إلي مركز للأعمال يتم تأجير وحداته المجهزة بالأثاث والمعدات المكتبية للأفراد الراغبين في إقامة مشروعاتهم مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا (كردي، 2020م، م10) (Ogutu, Kihonge, 2016,p231).ثم انتشرت بعد ذلك في العديد من دول العالم وخاصة دول الإتحاد الأوربي، ولقد تزايد أعداد حاضنات الأعمال في دول العالم بشكل كبير جدًا لما لاقت من نجاح، وفي السنوات الأخيرة اتجهت معظم دول العالم إلى فكرة الحاضنات الجامعية لتنشيط الصناعة القائمة على اقتصاد المعرفة وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الحاضنات في بداية الثمانينيات كان لا يتعدى (200) حاضنة ، وفي العام(2011 م) تزايد أعداد الحاضنات في جميع دول العالم حيث بلغت (7500) حاضنة بمعدل نحو 33 % سنويًا ، ترتبط منها بالجامعات (2500) حاضنة (عيداروس؛ أحمد ، 2013م، ص 227) (Monkman، 2011,p33) ووصل عددها عام (2014م) إلى ما يزيد عن (1250) حاضنة أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية (Sarfraz, 2014,p420) ، وما يزال عدد الحاضنات في ازدياد. وهذا يؤكد إدراك العالم لأهميتها وخصوصا صانعي السياسات لدورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تنوعت حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين : حاضنات تكنولوجية: تمثل حوالى 27% من مجموع الحاضنات وهى ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في أهدافها، حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص تمثل 10% من مجموع الحاضنات، حاضنات ذات توجه تكنولوجي متخصص (تكنولوجيا حيوية، وتكنولوجيا معلومات ...) وتبلغ 9%، حاضنات من النوع المشترك تصل نسبتها

16%، وتشترك المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة في تمويلها، وتقوم الجهات الحكومية بإنشاء وتمويل معظم هذه الحاضنات، بينما يقتصر دور القطاع الخاص على توفير الاستثمارات والخبرات بالإضافة الى تمويل بعض المشروعات (عبد الرازق، 2014م، ص 197- 198). ومن ثم بدأت تنتشر حاضنات الأعمال الجامعية كنقطة تحويلية لبناء جسر يترجم الدور الأكاديمي في النشاطات العملية، وذلك لأن توجه الطلبة نحو مستقبلهم الوظيفي يتأثر ويتفاعل بالظروف البيئية المحيطة، وبدأ يتم الترويج لهما لما تقوم به من دور في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وتوفر لهم الدعم والمساعدة والمشورة على أسس علمية سليمة مع إمكانية تطبيق نتائج أبحاث الجامعة العلمية مما يساعد على دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفق آلية تحمي البيئة وتحافظ على مواردها (إبراهيم، 2018م، ص 396).

طرق تمويل الحاضنات الأمريكية:

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية منهج تعددية تمويل الحاضنات في المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلى، حيث تقوم المستويات الإتحادية وحكومات الولايات بدور رئيسي في دعم الحاضنات وتوفير وسائل التمويل اللازمة والدعم والاستثمارات المستمرة لها. وبالرغم من هيمنة الحكومة على دعم الحاضنات إلا أن القطاع الخاص بما في ذلك الجامعات الخاصة يسهم بشكل رئيس في تطوير الحاضنات في العديد من الولايات الأمريكية (Allahar, Brathwaite, 2016, p79).

وتتعدد الجهات والوكالات والهيئات التي تقوم بتمويل ودعم حاضنات الأعمال على النحو التالي (زايدي، زايدي، مفتاح، 2012م، ص 32).

أ- حاضنات عامة حكومية لا تهدف للربح تمول من الحكومة وتصل نسبتها 51%.
ب- حاضنات تمولها المؤسسات التعليمية تصل نسبتها 20%، وهي حاضنات تهدف إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة.
ج- حاضنات خاصة تهدف للربح يتولى اقامتها وتمويلها جهات خاصة استثمارية أو مجموعة شركات صناعية وتصل نسبتها 8% من مجموع الحاضنات الموجودة بالولايات المتحدة الامريكية، وهى تهدف لنقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة.
د- حاضنات مشتركة التمويل نسبتها 16% تمول من منظمات غير حكومية وجهات خاصة أخرى.
هـ- نسبة تصل 5 %من الحاضنات تمول من هيئات خاصة كالكنائس أو الغرف التجارية أو بعض الجاليات غير أمريكية الأصل، وهدفها يتمثل في تنمية بعض المشروعات والصناعات التقليدية المتخصصة أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية بعينها.

أدوار الحاضنات الجامعية في الولايات المتحدة الامريكية:

تعد حاضنات الأعمال الجامعية من المشاريع الجديدة القائمة على المعرفة، وهي تركز بشكل رئيس على توليد ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية من الجامعات إلى الشركات، ووسيلة لتسويق البحوث الجامعية وتعزيز الاقتصاديات المحلية، ويتمثل دور الحاضنات الجامعية

بالولايات المتحدة الأمريكية في (Al-Mubaraki & busler,2013, p 21) (Puķīte , ,2015, p126 Geipele):

1. رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير.
2. تسويق البحوث، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الدخل للمنظمة الراعية.
3. ايجاد فرص عمل في المجتمع المحلي؛ مما يعزز مناخ تنظيم المشاريع لدى المجتمع المحلي .
4. تسهيل نمو الأعمال والابتكار التكنولوجي .
5. بناء أو تسريع النمو في الصناعة المحلية، تعزيز التنمية الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد المحلي .

تقديم المساعدة التجارية، والتدريب، والربط الشبكي، وتعزيز تنمية المؤسسات الناشئة، خدمات الاتصال، ادارة الانجاز، الخدمات القانونية والتعاون على الصعيدين الدولي والمحلى.

أسلوب تشغيل الحاضنات (الغرفة التجارية بالرياض، 2003م، ص 233):

تتولى الهيئة العليا لدعم المشروعات الصغيرة إعداد الدراسات اللازمة لإنشاء وتشغيل الحاضنات ووضع برامج التشغيل لها بالتنسيق مع الجامعات والشركات الكبرى بحيث يتم تشغيل الحاضنات بشكل اقتصادي يحقق عائد للجهات الممولة وتضع حد زمني لحضانات المشروعات تخرج بعدها للعمل بشكل مستقل.

ويتكون الهيكل التنظيمي للحاضنة من ثلاث مستويات:

1. مجلس الإدارة.
2. اللجنة التنفيذية.
3. مدير الحاضنة.

وفيما يلي عرض لأبرز الحاضنات الأمريكية التابعة للجامعات والمعاهد العلمية:

1. حاضنة جامعة اوستن للتكنولوجيا:

تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاءNASA ، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 3 سنوات على الأكثر)، مع استقبال من 15-10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و 50 ألف دولار من المعونات العامة (المصراتي، 2019م، ص 252).

2. حاضنة معهد ماساشوستس لبحوث التكنولوجيا الحيوية:

The Massachusetts Biotechnology Research Istitute (MBRI)

تم إنشاء هذا المعهد في دور شستر في عام 1984 وتم إنشاء حديقة علوم ناجحة فيه بالإضافة إلى مركز للابتكار وكلاهما يدار ككيان بالقطاع الخاص ويقدم هذا المعهد البرامج التعليمية والتدريب وتصل ميزانية هذا المعهد حوالي 3,5 مليون دولار، وتمول هذه الأنشطة من عوائد حقوق الملكية من عملاء هذا المعهد وصندوق الاستثمار في المشروعات الناشئة الذي يتبعه بالإضافة إلى منح القطاع العام والمشرفين من القطاع الخاص والتبرعات (الغرفة التجارية بالرياض، 2003م، ص 209).

3. حاضنة مركزبن كريج في جامعة شمال كارولينا:

The Ben Craig Center (Bcc) at University of North Carolina

حيث يعتبر مركز بن كريج منظمة غير هادفة للربح تعمل كحاضنة أعمال لجامعة نورث كارولينا شارلوت، وهي أقدم حاضنة في ولاية كارولينا الشمالية وواحدة من أولى الحاضنات المرتبطة مع الجامعة. والناتجة من ثمرة التعاون بين جامعة نورث كارولينا شارلوت وبنك الاتحاد الوطني وكبار رجال الأعمال، وتشمل الخدمات التي تقدمها تلك الحاضنة: توفير الخدمات الإدارية و تنظيم عمليات الاتصال بين أصحاب المشاريع و رجال الأعمال، و تقديم برامج التعلم المجتمعية، بالإضافة إلى التدريب على تطوير الأعمال من خلال التفاعل غير الرسمي مع الخبراء المختصين، وتوفير الندوات الإرشادية و التوجيهية مع كبار رجال الأعمال، حيث تتم عملية تمويل الحاضنة من خلال رسوم الإيجار للشركات العميلة، بالإضافة إلى أن جامعة نورث كارولينا شارلوت الحاضنة تقدم دعما ماليا كبيرا، هذا فضلا عن الخدمات العينية المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة و الموجهين المتطوعين و مقدمي الخدمات المهنية (رمضان، 2016م، ص31).

4. المسرعة التعليمية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجي (MIT) Delta V (Forbes.com)

وهو برنامج مسرّع تعليمي لرواد الأعمال من الطلاب لبناء أعمال مستدامة قابلة للتطبيق. ويحصل طلاب معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على تدريب وتوجيه مخصص ومكثف، وفرص للتواصل، وتمويل من خلال البرامج الصيفية في مدينة نيويورك ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وتوفر (Delta V) ما يصل إلى 20000 دولار أمريكي من التمويل الإضافي لكل مشروع (قائم على الإنجاز) ، و 2000 دولار أمريكي شهريًا لتغطية نفقات المعيشة ، وفرصة لتقديم العروض للمستثمرين في .MIT Demo Days هذا البرنامج موجه بشكل خاص للشركات الناشئة في مراحلها الأولى.

ويتبين من خلال استعراض التجربة الأمريكية تميز الحاضنات الجامعية التي تتبع الجامعات والمعاهد العلمية، ووجود تنوع في مجالاتها واهتمام بها تمثَّل في إنشاء مكتب لتوثيق هذه الشراكات ومن خلال الدعم المخصص لها من قبل الولايات والحكومة الفيديرالية والجامعات والمعاهد حتى استطاعت هذه الحاضنات أن تثبت وجودها وتمول تكلفتها التشغيلية ذاتيا، وتحقق

أرباح تعود على المساهمين فيها، ذلك فضلا عن دورها في إنشاء المشروعات ودعمها ورعايتها حتى تستقل عن الحاضنة مما يسهم في دعم الاقتصاد الأمريكي.

2- التجربة الصينية:

تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت استراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية والبحثية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور كبير في ذلك، حتى غدت تحتل المكانة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام 1988 (السنوني واخرون، ٢٠٠٣ م، ص ١٤٦، في برهوم، 2014م، ص 90). وقد قامت حكومة الصين في بداية سنة 1988 بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف ب TORCHوالتي تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي: تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية، وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية، وتم تنفيذ برنامج TORCH علي المستويين المركزي وعلى المستوى كل إقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة (المصراتي، 2019م، ص 11). وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات، ونجح في إقامة 465 حاضنة (حتى أكتوبر 2002 م) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة (الشبراوي، 2005م، ص 80، في زايدي، زايدي، مفتاح، 2012م، ص 33).

وكذلك تجدر الإشارة إلى هيكلة الجامعات الصينية التي تمت من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع 211 "، وهو مشروع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، وذلك للدخول إلى القرن الواحد والعشرين. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخليًا في الصين، وعلى المستوى العالمي خارجيًا كذلك. وهناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعة، مثلا هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة تمتلك الدولة منها 30 شركة داخل الحاضنات في الصين الشعبية (سماي، 2010م، ص 158).

مزايا الحاضنات الصينية:

1- التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات التي تستمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي. (صالح، 2013م، ص 12).
2- الشكل القانوني: تتفق الحاضنات الصينية في ذلك مع الدول الصناعية حيث تتضمن: الحاضنات غير هادفه للربح وحاضنات تابعه للدولة وحاضنات تابعه لشركات خاصه وحاضنات ملك رأس مال مخاطر (المصراتي، 2019م، ص 12).

أنواع حاضنات الأعمال الموجودة في الصين:

توجد أنواع عديدة من الحاضنات في الصين أهمها: (lalkaka & bishop,2000, p99) (كاظم، 2014، ص 78-79) (Lalkaka , 2002, p173):

1- **حاضنات الأعمال ذات الأغراض الخاصة:** وتتخصص كل حاضنة من الحاضنات بمجال معين وتشمل حاضنات دعم التصدير وهي من أبرز الأنواع في الصين وظيفتها الأساسية دعم الشركات التي تنتج سلعا معدة للتصدير، وحاضنات تخصص تكنولوجية كالتكنولوجيا الاحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والفضاء والحاسوب والبرمجيات.

2- **حاضنات الأعمال الدولية:** وهدف هذا النوع من الحاضنات هو جذب المستثمرين الأجانب بهدف إنشاء مشاريعهم داخل الصين وخارجها فقد قامت بإنشاء حاضنات في موسكو وسنغافورة والمملكة المتحدة لمساعدة رواد الأعمال على الانتقال إلى الخارج، وكذلك تستخدم في دعم دمج المشاريع الأجنبية مع مثيلاتها الصينية التي تريد التعاون في مجالات التدريب ورفع قدرة العاملين ونقل التكنولوجيا.

3- **حاضنات الأعمال التكنولوجية المرتبطة بمؤسسات كبيرة:** وتلجأ الصين إلى إقامة هذا النوع من الحاضنات من أجل تطوير سلع وخدمات محددة تحتاجها المشاريع الكبيرة، وتشمل حاضنات الجامعات وحاضنات مواقع الباحثين الصناعيين، وتتركز هذه الحاضنات في مدينة شنغهاي وبكين، تستوعب الخريجين والمؤهلين علميا وفنيا، وترويج نتائج أبحاث الطلبة المتدربين مع السعي إلى تسويقها.

4- **حاضنات أعمال النساء:** أقيمت هذه الحاضنات في مدينة تيانيجين تهدف إلى تعزيز اشتراك النساء في المشاريع الصغيرة بهدف تخفيض نسبة البطالة والفقر.

نقاط القوة في البرنامج الصيني للحاضنات (سماي، 2010م، ص 159- 160) (المصراتي، 2019م، ص 12):

1. حجم البرامج الصينية ضخم جدًا: لا توجد دولة في العالم الثالث استطاعت الالتزام بإقامة هذا العدد من الحاضنات (465 حاضنة) في هذه الفترة القصيرة من الزمن (12 سنة فقط) واستطاعت توفير الاستثمارات المطلوبة (حوالي 150 مليون دولار أمريكي).
2. إيجاد عدد كبير جدًا من الشركات والوظائف: يرجع الخبراء هذا إلى الثقافة الصينية التي تتميز بالقدرة والطاقة الإدارية المرتفعة للأفراد.
3. الحاضنات الصينية ساهمت في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم في سد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص.
4. نجحت الجمعية الصينية للحاضنات في إحداث عمليات نقل وتبادل الخبرات وتأهيل عدد كبير من مديري الحاضنات.
5. استطاع البرنامج الصيني للحاضنات التطور والتعلم من الأخطاء واختيار أفضل الممارسات.

نقاط ضعف البرنامج الصيني للحاضنات (زايدي، زايدي، مفتاح، 2012م، ص 35) (برهوم، 2014م، ص 90):

1. يرتكز البرنامج الصيني للحاضنات على التبعية للبرنامج القومي للتنمية التكنولوجية مما لا يتيح الفرصة لتنمية العلاقات مع الإدارات المحلية.
2. التركيز الشديد على الوحدات، وهي المباني والبنية الأساسية للحاضنات، وعدم تنمية الخدمات التي تقدم للشركات، من خدمات فنية وخدمات إقامة المشروعات.
3. ضعف الاهتمام بالمشروعات الموجهة إلى الأقليات.
4. إدارة الخدمات في الحاضنة يتم دون مراعاة تكاليف الخدمات.

3- تجربة الهند:

بدأت فكرة الحاضنات في الهند منذ عام 1991م، وقد ارتبطت بمعاهد التعليم العالي البارزة في الهند، وتهدف إلى احتضان مشاريع رواد الأعمال والابتكار، وقد تأسست منذ ذلك الحين جمعية الابتكار والتنمية (المعهد الهندي للعلوم، بنغالورو) في عام 1991م، وأنشئت مؤسسة الابتكار ونقل التكنولوجيا (IIT دلهي) في عام 1992. وقد نظم مجلس إدارة NSTED جميع مبادراته لدعم الابتكار وريادة الأعمال في إطار برنامج شامل - المبادرة الوطنية لتطوير وتسخير الابتكارات (NIDHI). تشمل هذه المبادرة دعم الحاضنات (TBI ومراكز التميز)، والمنح الدراسية والاستثمار الأولي، والمسابقات الكشفية، والمسرعات، وبرامج التدريب لرواد الأعمال. كما أن 13 وزارة ودائرة حكومية مركزية تدعم الحاضنات، ويوجد في الهند 284 حاضنة شملت كل من الحاضنات الحكومية والخاصة (Sharma & Vohra, 2020, P8-10).

4- تجربة اليابان:

ركزت اليابان على إصلاح النظام التعليمي وقيام الجامعات في اليابان بعملية الربط والتحالف فيما بينها، وكذلك مع القطاع الأعمال، ونجد أن الجامعات في اليابان لها استقلالية عن الأجهزة الحكومية في تطوير برامجها التعليمية وتطوير مواردها البشرية، وربط المخرجات الجامعية بسوق العمل، واتجهت الجامعات إلى توقيع اتفاقيات مع قطاع الأعمال أنشأت بموجبها منظمات أعمال ريادية لجيل الشباب، كما اتجهت إلى وضع معايير لتحقيق الجودة التعليمية التي تعزز الإبداع والابتكار والريادة، مما ساهم في خلق جيل مبتكر وريادي في اليابان (حسن، 2011 ،ص 135، في المساجدي؛ الجرياني؛ جبران، 2020م، ص 145). وفيما يلي أبرز استراتيجيات الشراكة بين الجامعات واقطاع الخاص في اليابان:

أولا: البرامج المشتركة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج المحلية (معايعة، 2008م، ص 177):

برامج الورش التدريبية Internships : تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع اليابانية ,ففي عام 1997م تم إنشاء لجنة تسمى (WG) (Working Group) برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا (TIT) مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان مثل شركة (Sony) وشركة (NTT) وشركة (Hitachi) وجامعة تويوهاشي للعلوم وغيرها من المؤسسات الإنتاجية و الجامعات. وقد هدفت هذه اللجنة الى دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع، ووضع التوصيات المناسبة لزيادة التعاون، ووضع الآليات المناسبة

لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لرفع درجة الابتكار عندهم و أطلق على هذه البرامج عندهم Internships، وتختلف مدة البرامج المقدمة من خمس سنوات إلى سنتين و الجامعة التي تمتد الدراسة فيها إلى خمس سنوات يمضي الطاب فيها ثلاث سنوات يتلقى فيها العلوم النظرية، ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين متواصلتين ضمن برنامج Internships.

ثانيا: الشراكة مع الجامعات العالمية:

يوجد تعاون مشترك بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية وبالأخص الجامعات الأمريكية. وحسب إحصائيات وزارة التربية والعلوم اليابانية فأن المؤسسات الصناعية اليابانية قد أنفقت في الفترة ما بين 1991-1986 مبلغ 93 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد Harvard الأمريكية مقابل خبرات وبحوث لصالح الشركات اليابانية. وحتى يتم نقل نتائج البحوث من الجامعة إلى قطاع الصناعة فلا بد من حماية حقوق المبدعين. وعندما يتم إنجاز البحث العلمي في الجامعات الوطنية؛ فان براءة الاختراع تعود أما للباحث أو للدولة ضمن معايير معروفة تتعلق بالدعم الذي تلقاه الباحث أو التسهيلات التي حصل عليها لإتمامه (ابراهيمي، 2013م، ص 64)(الحارثي، 2011م) (Aung, 1997).

ثالثا: المناطق الصناعية التكنولوجية:

ومن الأمثلة على دور الجامعة في خدمة المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في اليابان والشراكة الاستراتيجية المتينة بين الجامعة والحكومة والمجتمع إنشاء مناطق للصناعة والتكنولوجيا مثل (Aung, 1997) (معايعة، 2008م، ص 180- 182):

- منطقة كاناجاوا (Kanagawa): وتسمى وادي سيليكون اليابان وتقدم تسهيلات لتملك الأراضي وإقامة المشروعات الصناعية والأكاديمية والبحثية، وقدد تأسس فيها 66 جامعة وكلية وعدد مراكز البحوث فيها ما يزيد عن 885 مركزا، وافتتح فيها عام 1989م منظمة كبرى تسمى (Kanagawa Science Park) و هدفها الأول تقوية الشراكة ما بين المؤسسات الإنتاجية و الأكاديمية.
- منطقة توهوكو (Tohoko Intelligent cosmos plan): تأسست بتمويل من عدة وزارات و جامعات وطنية وخاصة ويهدف إلى تنسيق جهود التعاون بين القطاعات الصناعية والأكاديمية والحكومية في منطقة توهوكو.
- مدينة كانساي للعلوم (Kansai Science City): تأسست داخل جامعة رتسوميكان (Ritsumeikan) وهي جامعة خاصة وعريقة تأسست عام 1869م، ويقوم على إعداد البحوث والمشاريع التي تتقدم بها المؤسسات الإنتاجية في المنطقة.

5- تجربة تركيا:

إن نظام الحاضنة في تركيا ليس قديمًا كما هو الحال عند مقارنته بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فقد وجدت المجمعات العلمية مع سن قانون مناطق تطوير التكنولوجيا في عام 2001م ولائحة تنفيذها في عام 2002م. ويعرف قانون مناطق التطوير التكنولوجي مصطلح الحاضنة الذي تمت إضافته في عام 2011م ، بأنه: "منشأة تقدم خدمات مكتبية للشركات الريادية ، ودعم المعدات ، والدعم الإداري ، و الحصول على الموارد المالية ، ومواجهة مخاطر

الأعمال التجارية وخدمات الدعم الفني المقدمة تحت سقف واحد في يد واحدة، وخاصة لتطوير المشاريع الشابة والجديدة "(KOSGEB , 2012،).

وبالاستناد إلى الواقع فإن إدارة الشركة تعمل كمركز احتضان لتدريب الموارد البشرية وتطوير الشركات المبتكرة في المنطقة، وتطوير المشاريع الجديدة. ويوجد في تركيا ثلاثة أنواع من الحاضنات المرتبطة بالجامعات وهي: حاضنات الأعمال التجارية، وحاضنات الجامعات، حاضنات خاصة داخل الجامعات، (Yazici؛ Bastug ؛Birden, 2020, P6) ومن الأمثلة على كل نوع ما يلي:

1- حاضنات الأعمال التجارية:

شاركت تركيا في مشروع البيانات العامة لرصد ريادة الأعمال (GEM) لأول مرة في عام 2006. لذلك، فإن ريادة الأعمال ليست مصطلحًا قديمًا بالنسبة لتركيا (Karadeniz, and Ozdemir, 2009, p40). إلا أن مجال الحاضنات يعتبر مجالا جديدا في تركيا، ومثالا على تلك الحاضنات، حاضنة Cyberpark واحدة من أفضل حاضنات الأعمال في العالم، تأسست عام 2002 بالاشتراك بين جامعة (Bilkent) وشركة (Bilkent Holding) التابعة لها ، في ظل قانون مناطق تطوير التكنولوجيا. (موقع جامعة Bilkent).

2- حاضنات الجامعات:

تساهم الجامعات بدور أساسي في النمو الاقتصادي للبلد. وذلك من خلال قيام العديد من الجامعات بإنشاء حاضناتها للمساهمة في النظام البيئي لريادة الأعمال ونقل المعرفة إلى العديد من الصناعات. (أودريتش ، 2012، ص 319) ويوجد في تركيا 47 من أصل 193 جامعة تمتلك حاضنات، وتصنف الموارد الأساسية لحاضنات الجامعات التي يتم تزويد رواد الأعمال بها إلى أربع فئات رئيسية هي: الموارد البشرية والمالية والتنظيمية والتكنولوجية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الحاضنات (Özdemir, 2016, P6):

أ- **ITU Cekirdek:** والذي يعمل في إطار جامعة إسطنبول التقنية ARI Teknokent ، وتم اختياره منذ عام 2012م ثاني أفضل مركز للحاضنات في أوروبا وثالث أفضل مركز للحاضنات في العالم، حسب مؤشر UBI العالمي الدولي ، الذي يقارن ويصنف مراكز احتضان ريادة الأعمال في الجامعات الرائدة في العالم. (Bastug ؛Birden, 2020, P6؛ Yazici).

ب- **مراكز تطوير التكنولوجيا (TEKMER):** وهي مؤسسات شبيهة بالحاضنة أنشأها KOSGEB في العديد من الجامعات في تركيا. تهدف (TEKMER) إلى مساعدة الأشخاص في الحصول على تدريب في المجالات العلمية والتكنولوجية ليصبحوا رواد أعمال، وكذلك تهدف إلى تسويق جهود البحث والتطوير؛ للمساعدة في تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة (Akçomak, 2003, P15)(Jamil & Ismail&Mahmood, 2015, P153,).

3- حاضنات خاصة داخل الجامعات:

تعد مراكز التعاون بين الجامعات والصناعة التي يتم إنشاؤها داخل الجامعات، هياكل لضمان التعاون بين الجامعة والصناعة، وتكشف وظائفها عن نجاح الدراسات التي يتم إجراؤها بشكل مشترك. وتهدف هذه المراكز إلى المساهمة في توفير مجالات مثل الحوافز الحكومية والموارد

البشرية والتعليم والخدمات الاستشارية والبحث العلمي وإدارة المشاريع للطلاب والقطاع الخاص (Birden, 2020, P6؛ Bastug؛ Yazici). ومثال على هذا النوع من الحاضنات: مركز KWORKS: وهو أحد مراكز التعاون بين الجامعات والصناعة في تركيا. ويغطي برنامج Acceleration في المركز عملية توجيه مكثفة مدتها 12 أسبوعًا.

6- تجربة الأردن:

كانت أول تجربة في مجال حاضنات الأعمال في الأردن عام 1988م وقد كانت تسمى بالمجموعة الأردنية للتكنولوجيا JTG ، وهي حاضنة أعمال تكنولوجية ربحية عملت على دعم المشاريع الريادية ذات الاهتمامات التكنولوجية للإسهام في نمو بيئة الاعمال عن طريق توفير المقومات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية للمشاريع المحتضنة لفترة زادت على 10 سنوات، وقد تخرج منها 13 مشروعا رياديا ساهمت في توفير ما يتراوح بين 800 – 900 فرصة عمل، وقد توقفت هذه الحاضنة عن العمل في عام 2001 بسبب قدراتها المالية المحدودة والظروف التي أحاطت بالمنطقة (قطاف، 2016م، ص 181). والتجربة الثانية في مجال احتضان الأعمال في الأردن كانت في عام 1996م حيث تم انشاء حاضنة أعمال من قبل ملتقى سيدات الأعمال في الأردن (العين؛ التلهوني، 2005م، ص10).

ويبلغ عدد حاضنات الأعمال في الأردن 8 حاضنات يعمل معظمها في مؤسسات أكاديمية وجامعية، ونذكر من بينها (قطاف، 2016م، ص 181):

- حاضنة الأعمال التكنولوجية في جامعة فيلادلفيا.
- حاضنة الأعمال الزراعية – الصناعية في الجامعة الأردنية.
- حاضنة المهندسين والمؤسسات الصناعية في الجمعية العلمية الملكية.
- حاضنة أعمال الرواد الشباب جامعة اليرموك.
- حاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – iPARK المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
- حاضنة أعمال المجمع الريادي الأكاديمي للتميز – جامعة اليرموك.

وفيما يلي نبذة عن بعض حاضنات الأعمال الجامعية في الأردن وخدماتها وأهدافها:

1- مركز الابتكار والريادة في الجامعة الأردنية (محمد، 2019م، م2):

يعمل المركز على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة ودعم وتنمية مشروعات التكنولوجيا والمعرفة القائمة على الابتكار ومتابعة تسجيل براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا بالتنسيق مع الجهات المعنية بذلك داخل الجامعة وخارجها والمساهمة في دعم نشاطات التعليم والتدريب واستكشاف المواهب والطاقات ودعم ورعاية كافة النشاطات التعليمية والتدريبية والبحثية. كما يعمل المركز على احتضان مشاريع التخرج المتميزة وتطويرها الى منتج قابل للتسويق والانفراد بالمشروع على مستوى الجامعات الأردنية. وقد تم استحداث شعبة الدراسات والتخطيط والتدريب بعد لمس الحاجة الماسة لتأهيل طلبة الجامعة الاردنية الرياديين في مختلف المجالات العلمية والعملية لمواكبة التطور والمنافسة في المهارات الفردية لدى الطلبة مقارنة بأقرانهم في الجامعات المحلية والعالمية.

4- حاضنة الأعمال في جامعة بترا (برهم، 2019م، م16):

تم انشاء حاضنة الأعمال (SIQ)(سيق) في جامعة البتراء عام 2018م في حرم الجامعة بالتعاون بين كلية العلوم المالية والادارية بعميدتها ومدير حاضنة الأعمال. وتهدف الحاضنة لتطوير مشاريع الطلبة وتحويلها الى مشاريع ريادية قابلة للتطبيق ذات قيمة مضافة في الأسواق، بالإضافة إلى اقامة مخيمات تدريبية وتفاعلية مكثفة لأصحاب المشاريع تنتهي بمسابقات عرض للمشاريع على لجان مختصة يقوم على أثرها توفير منح تمويلية ابتدائية بالتعاون مع منظمة سبارك المنبثقة من وزارة التعاون الخارجي الهولندية لأفضل المشاريع للمساعدة في اطلاقها. وقد أقامت الحاضنة أربع مخيمات تدريبية أفضت إلى شركات ريادية واعدة يذكر منهم شركة تكلم الناشئة وشركة توكن ماسترز وشركة مُسوق. وتسعى الحاضنة الى تطوير نماذج تدريبية مبتكرة تعمل فيه على مزج الطلبة من مجالات أكاديمية مختلفة منها التقنية والأعمال.

ويتكون قطاع التعليم في بورصة عمّان من 6 شركات 5 منها تختص في التعليم الجامعي العالي وواحدة فقط تختص في التعليم ما قبل الجامعي. وتتمثل في (المحفظة الوطنية للأوراق المالية، 2010م، ص 3-5):

1- شركة البتراء للتعليم: والتي تأسست عام 1989 م، وكان الهدف منها انشاء جامعة للبنات، وفي عام 1999م تم تحويلها الى جامعة مختلطة، لتتحول بعد ذلك الى شركة مساهمة عامة عام 2004م ويبلغ رأسمالها 16 مليون سهم/دينار.
2- شركة فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية: والتي تأسست عام 1990 برأسمال قدره 15 مليون سهم/دينار ومن غاياتها ادارة جامعة فيلادلفيا الخاصة.
3- شركة الاسراء للتعليم والاستثمار: التي تأسست عام 2004م برأسمال قدره 15 مليون سهم/دينار ومن غاياتها ادارة جامعة الاسراء الخاصة.
4- شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار: والتي تأسست عام 1991 برأسمال قدره 12 مليون سهم/دينار ومن غاياتها ادارة جامعة الزرقاء الأهلية.
5- الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار.

وتتمثل الإيرادات التشغيلية لمعظم شركات قطاع التعليم من رسوم الساعات الدراسية، وإيرادات مرافق الجامعات التي تقوم بتقديم الخدمات المختلفة والمساندة للطلاب. ويعود النمو في الإيرادات الى سببين رئيسيين هما: ارتفاع أسعار رسوم الساعات خلال فترة الدراسة، وارتفاع عدد الطلبة في بعض الشركات.

ثانيا: الإجابة عن السؤال الثاني: ما سبل الاستفادة من التجارب العالمية في تفعيل الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي؟

وللإجابة على السؤال الثاني يتم التعرف على واقع الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية وتقديم بعض المقترحات للاستفادة من التجارب العالمية لتطويرها وتفعيلها في مجال التعليم العالي فيما يتعلق بالبحث والتعليم والتدريب وإنشاء المشاريع التعليمية.

واقع الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في التعليم العالي تحت مظلة حاضنات الأعمال الجامعية المملكة العربية السعودية:

تعتبر تنمية الموارد البشرية الوطنية في المملكة العربية السعودية من أهم مستهدفات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي وهذا ما أكدته رؤية المملكة 2030، وقد حظيت التنمية البشرية بعناية فائقة من قبل الحكومة متمثلة في خططها الاستراتيجية، فالإنسان السعودي هو هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلتها في آن واحد، وتتجه الحكومة بشكل جاد للاستثمار في الثروة البشرية فهي أساس التنمية الشاملة.

وفي سبيل ذلك، خصصت رؤية المملكة 2030 برنامج لتنمية القدرات البشرية، ويسعى البرنامج إلى أن يمتلك المواطن قدراتٍ تمكنه من المنافسة عالمياً، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف. ويركز البرنامج على تطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وتنمية مهارات المواطنين عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مرتكزاً على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة (موقع الرؤية 2030).

وقد حرصت حكومة المملكة على تسخير كافة الأدوات الداعمة والتي من أهمها حاضنات الأعمال، حيث تعلب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياساتها الداعمة لأكبر قطاع بالمملكة العربية السعودية "قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة" (سليمان؛ عبد القادر، 2020م، ص 223).

وكخطوات عملية أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية عدد 68 حاضنة أعمال في مختلف مناطق المملكة لتقوم بدور مباشر يتمثل في الاستشارات والتمويل والتسويق والتدريب والجوانب الفنية والقانونية واللوجستية وغيرها من برامج الدعم التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدوها في التنمية المستدامة، كما 35 حاضنة أعمال منها تعمل تحت مظلة الجامعات السعودية والمنظمات غير الربحية ومهمتها احتضان ودعم مشاريع رواد الأعمال الابتكارية وتقدم لهم الاستشارات اللازمة لتيسير وإنجاح مشروعاتهم (الزهيميل، 2018م، م1). وأيضاً تقوم الحاضنات بدور غير مباشر يسهم في التنمية المستدامة، يتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وتأكيداً لهذه الأدوار من قبل الحاضنات، أطلقت حكومة المملكة شبكة الحاضنات؛ لتكون المظلة الرسمية لكافة حاضنات الأعمال (سليمان؛ عبد القادر، 2020م، ص 224).

أمثلة لأبرز الحاضنات الجامعية في المملكة العربية السعودية:

1- برنامج بادر لحاضنات التقنية:

يصنف في صدارة حاضنات الأعمال في العالم العربي، وهو تابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومنذ أن تأسس «بادر» عام 2008، أطلق 8 حاضنات أعمال في 7 مدن بأنحاء متفرقة من المملكة. وتقدر أعداد الشركات الناشئة المتخرجة في البرنامج بأكثر من 300 شركة ناشئة تقدر إيراداتها مجتمعة في الفترة من 2010 إلى 2018 بنحو 2.1 مليار ريال. ومن أبرز الشركات التي دعمها «بادر» خلال الفترة الماضية (Stability Lab) في مجال التقنية الحيوية، و

(Foodics) في مجال تقنية المعلومات، و (Morni) في مجال الدعم اللوجيستي، وكذلك شركة (التحكم الذكي) (مجلة الاقتصاد، 2019م، م 13).

2- أكاديمية سدايا (موقع اكاديمية سدايا):

أكاديمية سدايا هي أحد مبادرات الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" بالشراكة مع أكاديمية طويق، والتي تستهدف دعم وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال قيادة العديد من البرامج والأنشطة الواعدة والمتنوعة بالتعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية الرائدة في مجالي البيانات والذكاء الاصطناعي لصناعة القدرات والكفاءات لسوق العمل. وهي واحدة من مبادرات طويق لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعية لوظائف 2030.

3- أكاديمية أبل (Apple Developer Academy) (موقع مجلة الاقتصاد اليوم) (موقع أكاديمية طويق):

تم افتتاح أكاديمية أبل في السعودية بشراكة بين شركة أبل العالمية، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز ممثلة بأكاديمية طويق، بالشراكة مع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. والتي ستُخصص في مرحلتها الأولى للمبرمجات والمطورات، دعمًا لجهود تمكين المرأة والإصلاحات الاجتماعية الضخمة لرؤية 2030، وزيادة معدلات توظيف النساء. وتعمل الأكاديمية على توفير الأدوات والتدريب لرائدات الأعمال والمطورات والمصممات الطموحات لتأسيس شركات ناشئة وإيجاد العديد من الوظائف في مجال تطبيقات الـ iOS، عبر عدة مسارات تركز عليها وهي: البرمجة، وتطبيقات الأعمال والتسويق، والتصميم، والمهارات المهنية.

4- شراكة بين جامعة الأميرة نورة وأكاديمية أكسفورد السعودية للطيران (موقع اكاديمية أكسفورد السعودية للطيران):

وقعت شركة أوقاف جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وأكاديمية أكسفورد السعودية للطيران اتفاقية شراكة تهدف إلى تعاون الطرفين في إعداد برامج تدريب تطبيقية متخصصة في مجال الطيران كالخدمات الأرضية، حجوزات الطيران، الضيافة الجوية وغيرها وتوفير فرص تدريب تعاوني للطلاب والطالبات الراغبين في هذه التخصصات. كما تحتضن المدينة الجامعية لجامعة الأميرة نورة مقراً دائماً للمرحلة التحضيرية لطلاب الأكاديمية في مدينة الرياض بدءا من شهر نوفمبر 2021م.

5- كلية الأعمال بجامعة عفت (موقع جامعة عفت):

في العام ٢٠٠٥م، تعاونت جامعة عِفَّت مع كلية مكدونا للأعمال (McDonough School of Business) التابعة لجامعة جورج تاون (Georgetown University) في واشنطن دي سي على تأسيس قسم إدارة الأعمال (Business Administration). ومن هذه القاعدة القوية تم إنشاء كُليَّة الأعمال (College of Business) في العام ٢٠٠٩، وفي عام ٢٠١٣ تم تجديد هذه الشراكة، الأمر الذي بدوره قام بتعزيز امكانيات جميع أقسام الكلية كما زاد من القدرات البحثية لكل من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

ولكون تجربة المملكة في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص حديثة في مجال التعليم العالي فيما يتعلق بالعملية التعليمية والتدريبية والبحوث العلمية وإنشاء المشاريع

التعليمية، فلابد من الاطلاع على التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال وكيف نجحت في زيادة انتشار هذا النوع من الاستثمار ورفع مستوى جودته وعوائده المادية والمعنوية والبشرية واقتراح بعض السبل للاستفادة منها.

سبل الاستفادة من التجارب العالمية:

التجربة	سبل الاستفادة
الأمريكية	1- مساهمة الحاضنات الجامعية بشكل أساسي في حل المشكلات الاجتماعية كالبطالة والزيادة السكانية في مقابل ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، وتجويد البرامج التعليمية، وزيادة المصادر التمويلية سواءً للجامعات او للقطاع الخاص. 2- التوسع في إنشاء الحاضنات الجامعية في مختلف المجالات خاصة التعليمية والتدريبية. 3- أهمية مساهمة التمويل الحكومي وعدم الاعتماد بشكل كلي على القطاع الخاص في تمويل الحاضنات الجامعية، والاستفادة من استثمارات وخبرات القطاع الخاص. 4- إنشاء حاضنات جامعية ممولة من جهات خيرية لفئات خاصة في المجتمع. 5- الحرص على تطوير الحاضنات الجامعية وتهيئتها لان تمول نفسها ذاتيا من خلال استثماراتها. 6- تشغيل الحاضنات بشكل اقتصادي يحقق عائد للجهات الممولة. 7- تفعيل شراكة الحاضنات مع مراكز ووكالات عالمية في مجالات متخصصة مطلوبة في سوق العمل. 8- تشجيع التبرعات والمنح والأوقاف لدعم الحاضنات. 9- إنشاء صندوق استثمار في المشروعات الناشئة التابعة للحاضنة لتمويلها. 10- التوسع في إنشاء حاضنات جامعية هدفها الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم ودعم المشاريع الطلابية وتقديمها للمستثمرين. 11- إنشاء مكتب للإشراف وتوثيق الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي.
الصينية	1- إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لتحويل الاتجاهات النظرية إلى تطبيقات عملية تخدم الصناعة والاقتصاد. 2- أهمية توجه الجامعات لامتلاك شركات تمولها من خلال ما تقوم به من خدمات ومشروعات. 3- توحيد الشكل القانوني للحاضنات الجامعية، وبناء الأطر التنظيمية والقانونية

التجربة	سبل الاستفادة
	التي تنظمها وتحفظ حقوق المشاركين فيها. 4- إنشاء حاضنات دولية لجذب المستثمرين من خارج المملكة لإنشاء مشاريعهم داخل وخارج المملكة في مجالات مختلفة منها التدريب ورفع قدرة العاملين ونقل التكنولوجيا. 5- إنشاء حاضنات جامعية تهتم بالقضاء على البطالة في المجتمع عبر تأهيل الأفراد في تخصصات مطلوبة في سوق العمل. 6- إيجاد أكبر عدد ممكن من الشركات والوظائف من خلال الحاضنات. 7- تأهيل مديري الحاضنات ونقل وتبادل الخبرات بين الجامعات والقطاع الخاص. 8- التعلم من الأخطاء اتباع أفضل الممارسات في إدارة وتشغيل الحاضنات والاستثمارات. 9- عدم التركيز على المباني على حساب الخدمات. 10- المرونة وإتاحة الفرصة للحاضنات الجامعية لإقامة شراكات مع الجهات المحلية والعالمية.
الهندية	1- التوسع في إنشاء الحاضنات الجامعية. 2- حجم الدعم الحكومي للحاضنات الجامعية. 3- إنشاء مجلس يعنى بدعم كافة المبادرات والاستثمارات التي تهتم بالابتكار وريادة الاعمال ومن ضمنها الحاضنات الجامعية.
اليابانية	1- القيام بعمل تحالفات جامعية والربط بين الجامعات وكذلك مع قطاع الاعمال. 2- أهمية إقامة ورش عمل تجمع أعضاء يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لدراسة القضايا المشتركة، ووضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في قطاع الاعمال لفترة طويلة (2 -3) سنوات لاكتساب الخبرة المناسبة. 3- إنشاء المناطق التكنولوجية بالتعاون بين الجامعات العريقة ومؤسسات الإنتاج، والتي تحتضن مشاريع كبرى كإنشاء الجامعات التطبيقية المتخصصة والمعامل والمعاهد التعليمية.
التركية	1- تطوير الموارد البشرية العاملة في مشاريع الشراكة والمشاريع التابعة لها. 2- تحديد الاحتياجات اللزمة لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وتوفيرها. 3- دخول المنافسة العالمية لأفضل الحاضنات وفقا لمؤشر UBI العالمي. 4- إنشاء مراكز تعاون داخل الجامعات تهتم بتوفير الحوافز الحكومية والموارد البشرية.

التجربة	سبل الاستفادة
الأردنية	1- توجه كثير من الحاضنات الجامعية إلى دعم التدريب وتنمية الموارد البشرية واحتضان مشاريع التخرج وتحويلها لمنتجات. 2- إقامة المخيمات التدريبية لأصحاب المشاريع ووضع الجوائز التمويلية للمشاريع الفائزة.

التوصيات والمقترحات:

1- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.
2- الاستفادة من الأطر التنظيمية المتبعة عالميا والتي تبنى عليها مشاريع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.
3- الاطلاع على أفق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص وأساليبه وتطبيقها في المملكة وفق ما يتماشى مع احتياجات المجتمع وتوجهات الخطط والبرامج وحجم التمويل.
4- إقامة شراكات دولية مع الجامعات العالمية والمراكز والحاضنات الدولية لافتتاح فروع لها في المملكة.
5- تطوير مؤسسات التعليم العالي الحالية بكافة أنواعها وتحديث برامجها وحل مشكلاتها والحد من العقبات التي تواجهها من خلال الاطلاع على التجارب العالمية في إدارة الجامعات الخاصة وكيفية مواجهتها للتحديات.
6- تطوير واستحداث القوانين الداعمة للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بتفاصيلها وضمان حقوق جميع الأطراف.
7- تشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مجال التعليم العالي والتدريب بالشراكة مع الجامعات.
8- استقطاب الشركات والمؤسسات التعليمية المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار المشترك مع الجامعات والكليات والمعاهد .
9- الاستفادة من أساليب التمويل الذاتية المختلفة للجامعات الخاصة.
10- تحسين الكفاءة في إدارة المشروعات وتشغيلها، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة.

مبررات هذه المقترحات:

1- يعتبر مجال التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع يجب على جميع القطاعات والأفراد المشاركة فيه، والاهتمام برفع مستواه وزيادة فعاليته؛ لأن ذلك الاهتمام ينعكس إيجابيا على قطاعات الدولة وأفراد مجتمعها ومؤسسات القطاع الخاص؛ حيث أن مخرجاتها تعد مدخلات لهذه القطاعات.
2- يشكل التعليم المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في الدولة؛ لذلك لابد من الاستثمار فيه ومشاركة جميع القطاعات في تطويره لتوحيد الرؤى وتحقيق الأهداف المشتركة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

إبراهيم، خديجة عبد العزيز. (2018م). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر (دراسة استشرافية). *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط. العدد الخامس. المجلد 34.*

ابراهيمي، نادية. (2013م). *دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الإدارة والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف -1 ، الجزائر.

أحمد، هيام عبد الرحيم. (2017م). رؤية مقترحة لإنشاء حاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي. العدد السابع والثلاثون*. مصر.

برهم، حسام. (27 نوفمبر 2019م). حاضنات الأعمال في الجامعات- دعم للشباب الرياديين واختراعاتهم وابتكاراتهم: حاضنة الاعمال في جامعة بترا. صحيفة الدستور. المحرر: اللويسي، نضال لطفي. الأردن، تم استرداده من الرابط: https://cutt.us/AH1VV .

برهوم، بسمة فتحي. (2014م). *دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون -سبارك)*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

بيرو، جان ايف؛ شاتلو، غوتيه. (د.ت). *تمويل البني التحتية والخدمات العامة، اللجوء الى المشاركة بين القطاعين العام والخاص، الدروس المستفادة من الخبرات الفرنسية في شتى أرجاء العالم*، وزارة التجهيزات والمواصلات والإسكان الفرنسية. (منال الحلو؛ رانية عبد الله، ترجمة).

الحارثي، فهد العرابي. (2011م). *أزمة البحث العلمي والتنمية*. ورقة عمل معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات: واشنطن:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1004.htm

حاضنات وثمار في أرض الأحلام، السعودية حلم الشركات الناشئة. (7/ يناير/ 2019م) *مجلة الاقتصاد الصادرة عن غرفة الشرقية*: https://aliktisad.com.sa/2019/01/3768/

حسن، صلاح. (2011م). التطويرات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

الخطيب، أحمد محمود؛ معايعة، عادل سالم. (2006م). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة. جدارا للكتاب العالمي: عمان.

خليل، عبد الرزاق؛ هناء، نور الدين. (18 ابريل 2006م). دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

رمضان، عصام جابر. (2016م). رؤية مستقبلية للحاضنات البحثية بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر. العدد 170 الجزء الثالث*. مصر.

زايدي، عبد السلام، زايدي، أبوسفيان؛ مفتاح، فاطمة (18-19 ابريل 2012م). " *حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة-عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)* "، الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر، جامعة مرباح، ورقلة، الجزائر.

الزهيميل، إبراهيم. (30 مايو 2018م). حاضنات ومسرعات الأعمال وأثرها على الشركات الناشئة. ورشة عمل مقدمة في غرفة الرياض. صحيفة الرياض:

https://www.alriyadh.com/1685554

سليمان، أمل علي؛ عبد القادر، فيصل عوض. (2020م). دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. مج11, ع1، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر.

سماي، علي. (2010م). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع. جون*. جامعة المدية.

السنوسي، رمضان؛ الدويبي، عبد السلام بشير. (2003م). حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة دار الكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا، الطبعة الأولى.

الشبراوي، عاطف إبراهيم. (2005م). *حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية*، دار العلوم. للنشر والتوزيع، مصر.

الشتيوي، حسين فرج. (أكتوبر 2015م). *دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية الى ثروة*. ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية تحت شعار الحاضنات رافد أساسي لتعزيز ثقافة المبادرة. طرابلس: ليبيا.

صالح، طبيب. (2013). *سبل ترقية حاضنات الاعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية" دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية، الاغواط*". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير. الجزائر.

صالحي، سلمى. (2021م). دور حاضنات الأعمال الجامعية في م ا رفقة المشاريع الناشئة دراسة حالة حاضنة جامعتي المسيلة وبومرداس - . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد: 41 العدد: 1، صص109- 124.

عبد الحسيب، جمال. (2020م). تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة كلية التربية عدد يوليو الجزء الأول*، جامعة بني سويف.

عبد الرزاق، فوزي. (9-2014/9/11 م). اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية.

حالة حاضنات العمال في الاقتصاد الجزائري. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط. المملكة العربية السعودية: الرياض.

العبيدي، إلهام؛ كاظم، إيمان؛ الربيعي، فالح. (2020م). دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد1*، ص 64- 85.

العتيبي، حسناء. (2018م). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا). في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الخامس والعشرون، المجلد الثاني.*

عثمان، أنجم أحمد؛ زيادة، رانية محمد. (2021م). واقع حاضنات التقنية كآلية لتعزيز ركائز الاقتصاد المعرفي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على حاضنات التقنية التابعة لبرنامج بادر. *المجلة العربية للإدارة، مج 41، ع 3.*

العريقي، آمال عبد الوهاب أحمد. (12-13 ابريل 2014) ."نماذج من التجارب العالمية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية " ورشة عمل، جامعة تعز.

عيداروس، أحمد نجم الدين، أحمد، أشرف محمود. (2013م). "تصور مقترح لإدارة حاضنات الجامعات بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد 24، العدد 95، ص ص 0209 – 315.

العين، وجدان؛ التلهوني، الساكت.(8- 10 كانون الثاني 2005م). حاضنات الاعمال، ملتقى تجربة سيدات الاعمال والمهن الاردني، عمان، الأردن، ص ص 10- 17.

الغرفة التجارية والصناعية بالرياض: (أكتوبر 2003م). المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود. ورقة عمل مقدمة إلى(منتدى الرياض الاقتصادي "نحو تنمية اقتصادية مستدامة"، الرياض، المملكة العربية السعودية.

كردي، أحمد السيد. (8 أكتوبر 2020م). حاضنات الأعمال. تم استرداده من الرابط: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102877

القحطاني. محمد بن سعيد. (1429هـ). *الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.

قطاف، أحمد. (2016م). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي. فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي. *مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5*، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية.

المحفظة الوطنية للأوراق المالية. (2010م). تجربة الأردن في التعليم العالي الأهلي والشراكات. قسم الدراسات والبحوث. الأردن.

محمد، أشرف. (27 نوفمبر 2019م). حاضنات الأعمال في الجامعات- دعم للشباب الرياديين واختراعاتهم وابتكاراتهم: مركز الابتكار والريادة في الجامعة الأردنية. صحيفة الدستور. المحرر: اللويسي، نضال لطفي. الأردن، تم استرداده من الرابط: https://cutt.us/AH1VV .

مركز جدة للمنشآت الصغيرة، إدارة الفرص الاستثمارية. تم استرجاعه بتاريخ 2021/10/8م على الرابط:www. jcci.org.sa

المساجدي، خالد؛ الجرياني، نصر؛ جبران، عامر.(2020م). دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية. العدد 9*. المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين.

المصراتي، سالمة مفتاح. (21 سبتمبر 2019م). *استعراض تجارب الدول العربية والدول الأخرى الناجحة في مجال حاضنات الأعمال وتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة*. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. جامعة مصراتة.

معايعة، عادل سالم. (يوليو 2008م). تجارب دولية حول بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك. ص ص 149- 194.

موقع مؤسسة دبي للمستقبل. إعادة ابتكار ريادة الأعمال على أيدي طلاب الجامعات: https://cutt.us/xaZCm

موقع الاقتصاد اليوم. (8/ يوليو/ 2021 م). أكاديمية أبل في السعودية شراكة متميزة تتماشى مع رؤية 2030:https://cutt.us/xz04c

موقع أكاديمية طويق. تم استرداده من الرابط: https://developeracademy.tuwaiq.edu.sa/

موقع الرؤية 2030: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/hcdp/

موقع اكاديمية أكسفورد السعودية للطيران:

https://www.oxfordsaudia.com/blog/princesnorauni/

موقع أكاديمية سدايا. تم استرداده من الرابط: https://academy.sdaia.gov.sa/about.html

موقع جامعة عفت:

https://www.effatuniversity.edu.sa/Arabic/About/Impact/Partnerships/Pages/Academic-Partnerships.aspx

موقع وزارة التعليم:

https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

المهدي، سوزان؛ محمود، أشرف؛ علي، شيماء. (2019م). تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared بالمملكة المتحدة. *مجلة العلوم التربوية، العدد الخامس*، كلية التربية بالغردقة، جامعة جنوب الوادي.

يوسف، محمد. (2018). المشاركة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتنمية سوق رأس المال مع برنامج مقترح للاقتصاد السعودي. *مجلة المستقبل العربي العدد 471*. مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: المراجع العربية باللغة الانجليزية:

Ibrahim, Khadija Abdel Aziz. (2018 AD). The educational impact of university business incubators on achieving development sustainable development in Egypt (a prospective study). Journal of the Faculty of Education, Assiut University. Fifth issue. Volume 34.

Ibrahimi, Nadia. (2013 AD). The role of the university in developing human capital to achieve sustainable development (studyThe case of the University of M'sila). A magister message that is not published. Department of Management and Management Sciences, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, Farhat Abbas University - Setif-1, Algeria.

Ahmed, Hiam Abdel Rahim. (2017 AD). A proposed vision for establishing incubators for educational knowledge in universities. Magazine Studies in university education. Issue thirty-seven. Egypt.

Barham, Hossam. (November 27, 2019 AD). Business incubators in universities - support for young entrepreneurs and their inventions and their innovations: the business incubator at the University of Petra. Al-Dustour newspaper. Editor: Al-Louissi, Nidal Lutfi. Jordan, retrieved from the link: https://cutt.us/AH1VV.

Barhoum, Basma Fathi. (2014 AD). The role of business and technology incubators in solving the problem of unemployment for entrepreneurs Gaza Strip Case Study: Projects of the Business Incubator of the Islamic University of Gaza (Mobadiroun - Spark). A magister message that is not

published. Department of Development Economics, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.

Al-Harthy, Fahad Al-Orabi. (2011 AD). The crisis of scientific research and development. Imam Shirazi International Institute Working Paper For Studies: Washington: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1004.htm

Incubators and fruits in the land of dreams, Saudi Arabia The dream of startups. (7 January / 2019 AD) Journal of Economics Issued by the Asharqia Chamber: https://aliktisad.com.sa/2019/01/3768/

Hassan, Salah. (2011 AD). International economic developments and variables: support and development of small projects to solve Problems of unemployment and poverty, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Cairo.

Al-Khatib, Ahmed Mahmoud; Maayah, Adel Salem. (2006 AD). Creative management of universities: modern models. Wall For the World Book: Oman.

Khalil, Abdul Razzaq; Hana, Noureddine. (April 18, 2006 AD). The role of business incubators in supporting creativity

Small Enterprises in the Arab Countries, International Forum on Qualification Requirements for Small and Medium Enterprises in the Arab Countries.

Ramadan, Issam Jaber. (2016 AD). A future vision for research incubators in Saudi universities in light of the requirements Knowledge economy. Journal of the College of Education, Al-Azhar University. Issue 170, part three. Egypt.

Zaidi, Abdel Salam, Zaidi, Abu Sufyan; Muftah, Fatima (18-19 April 2012 AD). Technical business incubators And its role in supporting and accompaniment of emerging projects - presenting the experiences of (Malaysia, China, France, United States of America)", the first national forum on strategies for organizing and accompaniment of small and medium enterprises in Algeria, University of Meriah, Ouargla, Algeria.

Alzhamil, Ibrahim. (May 30, 2018 AD). Business incubators and accelerators and their impact on startups. Workshop An introduction to the Riyadh Chamber. Al-Riyadh newspaper: https://www.alriyadh.com/1685554

Suleiman, Amal Ali; Abdel Qader, Faisal Awad. (2020 AD). The role of business incubators in achieving development sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia by applying to the small and medium enterprises sector. Scientific Journal of Business and Environmental Studies. Volume 11, Volume 1, Suez Canal University - Faculty of Commerce in Ismailia, Egypt.

Sami, Ali. (2010 AD). The role of technology incubators in supporting small and medium enterprises. Research Economics and Administration - Seventh Edition. John. Medea University.

Sanusi, Ramadan; Al-Duwaibi, Abdel Salam Bashir. (2003 AD). Business incubators and small projects Dar National Books, Benghazi - Libya, first edition.

Shabrawy, Atef Ibrahim. (2005 AD). Business incubators, initial concepts and global experiences, Dar Al Uloom. for publication Distribution, Egypt.

Al-Shtiwi, Hussein Farag. (October 2015 AD). The role of technology incubators in achieving the knowledge economy through Transforming creative ideas into wealth. A working paper presented at the Arab Forum on Strengthening the Role of Industrial and Technological Incubators in Industrial Development under the slogan Incubators is an essential tributary to promoting the culture of the initiative. Tripoli, Libya.

Saleh, Tabeeb. (2013). Ways to promote business incubators in Algeria in the light of global experiences "case study" The Incubator of Ouargla, Ghardaia, Laghouat." Unpublished Master's Thesis. Kasdi Merbah University of Ouargla - Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria.

Salehi, Salma. (2021 AD). The role of university business incubators in accompanying emerging projects, a case study Incubator of the Universities of M'sila and Boumerdes - . Journal of Economics, Management and Commercial Sciences. Volume: 41 Number: 1, pp. 109-124.

Abdel Haseeb, Jamal. (2020 AD). Activating the partnership between Egyptian universities and community institutions in light of Contemporary global trends. Journal of the College of Education, July Issue, Part One, Beni Suef University.

Abdel-Razzaq, Fawzy. (9-11/9/2014 AD). The problem of business incubators between development and activation: a future vision.

The case of workers' incubators in the Algerian economy. A working paper presented at the Saudi International Conference on Entrepreneurship Associations and Centers: Towards a Supportive Environment for Entrepreneurship in the Middle East. Saudi Arabia Riyadh

Al-Otaibi, Hasna. (2018 AD). Experiences of some developed countries (America, Britain, Japan, Australia). in finance Higher education and ways to benefit from it. Journal of Educational and Psychological Sciences, Arab Journal of Science and Research Publishing, No. 25, Volume Two.

Osman, Anjem Ahmed; Ziada, Rania Mohamed. (2021 AD). The reality of technology incubators as a mechanism to enhance the pillars of the knowledge economy In the Kingdom of Saudi Arabia: An Applied Study on Technology Incubators of the Badir Program. The Arab Journal of Management, Vol. 41, v. 3.

Al-Ariki, Amal Abdel-Wahhab Ahmed. (12-13 April 2014) "Models from global and regional experiences in The field of partnership between the private sector and research institutions, workshop, Taiz University.

Al Ain, Wejdan; Al-Talhouni, Al-Saket (January 8-10, 2005). Business incubators, women's experience forum Jordanian Business and Professions, Amman, Jordan, pp. 10- 17.

Riyadh Chamber of Commerce and Industry: (October 2003). Small enterprises are essential drivers of desired economic growth. a sheet Work submitted to the Riyadh Economic Forum "Towards sustainable economic development", Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

Kurdi, Ahmed El-Sayed. (October 8, 2020 AD). Business Incubators. Retrieved from the link: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102877

Al-Qahtani. Mohammed bin Said. (1429 AH). The future investments of the private sector in public education in the Kingdom

Saudi Arab. An unpublished doctoral thesis. Department of Educational Administration and Planning, College of Education, Umm Al-Qura University.

The effectiveness of business incubators in developing emerging projects in the Islamic world Experiences: Malaysia, Egypt, Jordan, Gulf Cooperation Council countries. The effectiveness of business incubators in developing emerging projects in the Islamic world. Journal of Economics and Development, No. 5, Sustainable Local Development Laboratory, Medea University.

National Securities Portfolio. (2010 AD). Jordan's experience in private higher education and partnerships. studies Department and research. Jordan.

Mohammed Ashraf. (November 27, 2019 AD). Business incubators in universities - support for young entrepreneurs and their inventions And Their Innovations: The Center for Innovation and Entrepreneurship at the University of Jordan. Al-Dustour newspaper. Editor: Al-Louissi, Nidal Lutfi. Jordan, retrieved from the link: https://cutt.us/AH1VV.

Jeddah Center for Small Enterprises, Investment Opportunities Department. Retrieved on 10/8/2021 AD at the link:

www. jcci.org.sa

Al-Masajidi, Khaled; Jryani, Nasr; Gibran, Amer (2020 AD). The role of university business incubators in guiding Graduate students towards entrepreneurship. International Journal of Educational and Psychological Studies. Issue 9. The Arab Democratic Center, Germany, Berlin.

Al-Misrati, Salma Moftah. (September 21, 2019 AD). Reviewing the experiences of Arab countries and other successful countries in The field of business incubators and the development of small and medium enterprises. A working paper presented at the conference on the role of entrepreneurship in developing small and medium enterprises in the Libyan economy. Misurata University.

Maayah, Adel Salem. (July 2008). International experiences about between universities, production and service sectors. a sheet An introduction to the public-private partnership conference. The Arab Organization for Administrative Development and Yarmouk University. pp. 149-194.

Dubai Future Foundation website. Reinventing Entrepreneurship by College Students: https://cutt.us/xaZCm

Economy Today website. (8 July 2021 AD). Apple Academy in Saudi Arabia is a distinguished partnership in line with Vision 2030: https://cutt.us/xz04c

Tuwaiq Academy website. Retrieved from the link: https://developeracademy.tuwaiq.edu.sa/

Vision 2030 website:

https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/hcdp/

Oxford Saudi Aviation Academy website:

https://www.oxfordsaudia.com/blog/princesnorauni/

Sedaya Academy website. Retrieved from the link: https://academy.sdaia.gov.sa/about.html

Effat University website:

https://www.effatuniversity.edu.sa/Arabic/About/Impact/Partnerships/Pages/Academic-Partnerships.aspx

Ministry of Education website:

https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx

Mahdi, Susan; Mahmoud Ashraf; Ali, Shaima. (2019 AD). Developing university business incubators in Egypt In light of the experience of SET Squared incubator in the United Kingdom. Journal of Educational Sciences, Fifth Issue, Faculty of Education in Hurghada, South Valley University.

Yousef Mohammed. (2018). Partnership between public investment, private investment and capital market development with the .

program A proposal for the Saudi economy. Arab Future Magazine, Issue 471. Center for Arab Unity Studies.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Allahar. H, Brathwaite .C : " Business Incubation as an Instrument of Innovation: The Experience of South America and the Caribbean ", International Journal of Innovation , São Paulo, Vol . (4), No .(2) , Jul / Dec. 2016 , p.79.

Akçomak, S. (2003). Technology Development Centers in Turkey. Middle East Technical University.

Al-Mubaraki . H , Michael Busler . M : " The Effect of Business Incubation in Developing Countries" , Op Cit , p.21 .

Aung, Win. (1997). University-Industry Cooperation For Technology Innovation In Japan, A Report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.htm.

Bilkent University Site:

http://web2.bilkent.edu.tr/ttowebeng/about- us/bilkent-cyberpark/

Ciferri, L. & Lombardi, P. (2014). The role of university education in fostering sustainable and responsible development, A paper presented at G8 University Summit, May 17th-19th, Torino, Italy.

Jamil, F., Ismail, K., and Mahmood, N. (2015). University Incubators: A Gateway to an Entrepreneurial Society. Journal of Economics and Sustainable Development, 15Kworks. (2019). Retrieved from https://kworks.ku.edu.tr/sss/3-160.

Karadeniz, E., and Ozdemir, O. (2009). Entrepreneurship in Turkey and developing countries: A comparison of activities, characteristics, motivation and environment for entrepreneurship. Mibes Transactions, 3(1), 30-45.

KOSGEB. (2012). Turkish Entrepreneurship Strategy and Action Plan:

http://en.kosgeb.gov.tr/site/tr/genel/detay/347/about-kosgeb

Lakaka, rust am , jack bishop (2000),business incubator in economic development . aninitial assessment in industrializing countries, united .nations development program,newyork.

Lalkaka, Rustam. (2002). Technology business incubators to help build an innovation-based economy. Henry Stewart Publications 1469-7017 (2002) Vol. 3, 2, 167–176 Journal of Change Management Leggat, Aviva. (7 January 2019). 5 Amazing College Incubators. Retrieved on:

https://www.forbes.com/sites/avivalegatt/2019/01/07/launch-your-startup-atthese-five-college-incubators/ ?sh= 306 21d ad 4a77

Monkman, D.(2011). *Federal Innovation Policy and Strategic Opportunities Facing Business Incubators* .in New York State Presented at BIA NYS Annual Conference in Albany, NY, May 23.

Ogutu , V. O , Kihonge. E: (2016). " Impact of Business Incubators on Economic Growth and Entrepreneurship Development : Impact Factor ", International Journal of Science and Research ,Vol. (5) , Iss. (5) , p.231.

Özdemir, B. (2016). Girişimciliğin Desteği Olarak Üniversite Kuluçka Merkezleri, Türkiye Perspektifi. 2nd International Congress on Economics and Business (s. 115-124). Manisa Celal Bayar Üniversitesi.

Puķīte . I , Geipele . I: Business Incubators as Afinancial Instrument for new Business development , Proceedings of the 2015 International Conference "Economic science for rural development " No39 Jelgava, LLU ESAF, 23-24 Apr 2015, p.126

Thipperudrappa.E1, Dr. Dhananjaya. K.B.(2017). Public Private

Partnership and Higher Education System in India: An Economic Analysis. *International Journal for Research in Applied Science & Engineering Technology (IJRASET), Volume 5 Issue XI.*

Sarfraz A. Mian : " Business incubation mechanisms and new venture support: emerging structures of US science parks and incubators" , International Journal of Entrepreneurship and Small Business , Vol . (23) , No. (4) , 2014 , p.420.

Sharma, Supriya. Vohra, Neharika. (2020). Incubation in India – A Multilevel Analysis. Indian Institute Of Management. Ahmedabad. India.

Birden,M., Bastug, M., Yazici, S. (2020). The impact of incubators on entrepreneurial process in Turkey: a guide for startups. Journal of Business, Economics and Finance (JBEF), V.9(2), p.132-142.